بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة السابعة

تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية

محتوى المحاضرة

- **مقدمة**
- **تعريف تحليل السياسة الاجتماعية**
- **أهداف تحليل السياسة الاجتماعية**
- **أنماط تحليل السياسة الاجتماعية**

1 -مقدمة

إن تحليل السياسات الاجتماعية يقع في إطار اهتمامات العلوم الاجتماعية بصورة عامة من خلال استخدام أشكال منهجية للبحث والتقويم ونماذج لتحليل السياسات التي تعتمد على **الكمي** و**الكيفي** في الاختبار بين البدائل المتاحة للاختبار ، أو العوامل المؤثرة على صنع السياسة أو مخرجاتها بهدف تعديل أو إصلاح أو تغيير تلك السياسات بما يحقق الهدف.

تنصب اهتمامات التحليل على السياسة الاجتماعية العامة باعتبارها السياسة الرسمية المكتوبة التي تنطلق من المؤسسات الحكومية ، أو على بعض السياسات الاجتماعية التي تهتم بفئة من فئات المجتمع (كسياسة رعاية الطفولة - سياسة رعاية الشباب – المسنين).

كذلك تحليل بعض السياسات النوعية التي تهتم بإحدى المجالات الخدمية (كالسياسة الصحية– السياسة التعليمية – سياسة الإسكان).

غالباً ما يواجه تحليل السياسة بصعوبات يرجع اغلبها إلى عدم وجود نموذج متفق عليه لتحليل السياسة خاصة السياسة الاجتماعية بالإضافة إلى تعدد الخلفيات العلمية والمهنية لمن يقومون بتحليل السياسات حيث أن بعضهم من الاقتصاديين وبعضهم من الاجتماعيين وآخرون من المتخصصين في العلوم السياسية .

- **علماء الاقتصاد**

ينظرون للسياسة الاجتماعية من منظور السوق ويعطون اهتماماً ما بتخصيص الموارد المادية فيما بين الحكومة والسوق والحياة الخاصة ، وربما يتركز الاهتمام على تحليل الموارد الضريبية وكيفية تحليلها لصنع تلك الأشكال من السياسة التي تحقق أفضل نتائج في إطار اختبار أفضل النظم الضريبية التي تحقق العدالة بين المواطنين في المجتمع موضوع السياسة.

- **الاجتماعيون من المتخصصين في الاجتماع**

يهتمون بالكيفية التي تؤثر بها السياسات الاجتماعية على النظم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي في إطار اهتمامهم بتطوير فعالية تلك السياسات وما تتضمنه من برامج بناء على تقويم فعالياتها .

- **علماء السياسة**

ينظرون إلى السياسة الاجتماعية في إطار اهتمامها بالكيفية التي تعمل بها الحكومة على مستويات مختلفة وكيفية تأثير السياسات الحكومية على الحياة السياسية وتأثير السياق السياسي في المجتمع في تطوير وتنفيذ السياسة الاجتماعية .

- **الأخصائيون الاجتماعيون المتخصصون في الخدمة الاجتماعية**

هم الممارسين والأكاديميين الذين يهتمون بكافة الجوانب سواء ما يتعلق منها بالعوامل المؤثرة على صنع السياسة الاجتماعية في كافة مراحلها ، إلى جانب العوامل المتعلقة بصياغة السياسة أو تنفيذها أو تقويمها خاصة الجوانب التاريخية والقيمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية ، والتأثير المتبادل بين السياسة الاجتماعية والسياسة العامة من ناحية والسياسات الخدمية والإنتاجية القائمة من ناحية أخرى .

2 -تعريف تحليل السياسة الاجتماعية

التعريف الأول: هي العمليات التي تتضمن مجموعة المهارات الفنية المستخدمة لوصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية في المجتمع في إطار علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة ، وتقدير الظروف المحتملة أو الممكن التدخل فيها لتحقيق الأهداف بصورة أفضل.

التعريف الثاني: هي العمليات التي تعتم بمعرفة العوامل المؤثرة في كافة مراحل السياسة الاجتماعية سواء صنع وصياغة السياسة أو تنفيذها أو تقويمها بغرض التعديل أو الإصلاح أو التغيير أو الإبقاء بما يحقق مستوى أفضل للأداء.

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي:

1 - مجموعة من العمليات الفنية التي يقوم بها متخصصون ليهم معارف وخبرات ومهارات مرتبطة بكيفية التحليل الكمي والكيفي للسياسة الاجتماعية في إطار النماذج المرتبطة بتحليل السياسات .
2 - ترتبط تلك العمليات بكافة عمليات السياسة الاجتماعية بدءاً من تحديد الأهداف الإستراتيجية حتى تحليل عائد تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها السياسة مروراً بتحديد البديل الأمثل وتنفيذه في ضوء الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على كل عمليات صنع وتنفيذ ومتابعة وتقويم السياسة الاجتماعية.
3 - يراعي التحليل ارتباط السياسة موضع التحليل بالسياسات الأخرى في المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين طبقاً لما تحدده المجتمعات من أولويات .
4 - يستهدف التحليل وصف وتقدير وتأثير السياسة الاجتماعية والعوامل المرتبطة بذلك التأثير بغرض التعديل أو الإصلاح أو التغيير أو الإبقاء أو اقتراح سياسات بديلة بما يحقق مستوى أفضل من الأهداف الاجتماعية المرتبطة بخدمات الرعاية الاجتماعية بمفهومها الشامل.

3 -أهداف تحليل السياسة الاجتماعية

الهدف الأول: تحديد طبيعة تأثير السياسة المتوقع الوصول إليها أو الناتجة عن تطبيقها فعلاً الاحتياجات والمشكلات الملحة لجميع فئات المجتمع سواء كانت تغيرات كمية أو كيفية في إطار ما صممت السياسة لتحقيقه باستخدام مقاييس نفسية واجتماعية وقياس اتجاهات المواطنين المستفيدين بما يتضمنه ذلك من تحديد العلاقة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة للخدمات والبرامج التي تتضمنها السياسة مقارنة بالفوائد المباشرة وغير المباشرة لتلك السياسات.

الهدف الثاني: يسهم تحليل السياسة الاجتماعية في إلقاء الضوء على كثير من الجوانب أمام المخططين والممارسين التي تتعلق بتحديد من يصنع القرارات ، عمليات الاختيار والتفاعل ، الضغوط الواقعية وأسس الاختيار بين البدائل ، قضايا السياسة وأهدافها ، الأهداف والمنطلقات القيمية والقطاعات المستهدفة ، الأثر المتبادل بين السياسة وغيرها من السياسات والقوى المجتمعية . بما يعطي فرصة لتعديل تلك السياسة أو الاستفادة من ذلك في اقتراح سياسات بديلة تكون أكثر تحقيقاً للأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

الهدف الثالث: يفيد تحليل السياسة الاجتماعية في تحديد مدى ملائمة أدوات تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف سواء تعلقت تلك الأدوات بالتشريعات ومدى تعبيرها عن السياسة الاجتماعية وتحقيقها للأهداف المجتمعية ، أو الإدارة ودورها في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط التي توضع لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية ، بالإضافة للبحوث ودورها في تحديد معوقات التنفيذ وتجريب البرامج والمشروعات الجديدة وإجراء دراسات جدوى لها ، إلى جانب التدريب وأهميته في تحقيق الأهداف. بما يساعد المهنيين القائمين على تنفيذ البرامج والمشروعات على الابتكار والتجديد والمرونة في التنفيذ.

الهدف الرابع: يسهم التحليل في تحديد مدى ملائمة السياسة الاجتماعية موضع التحليل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية للمرحلة التي يمر بها المجتمع، خاصة في حالة الظروف والمتغيرات المفاجئة التي قد تواجه المجتمع (كالفيضانات – الحروب – المجاعات) بما يمكن المسئولية من سرعة اتخاذ القرارات الكفيلة بتعديل تلك السياسات لتحقيق أهداف المجتمع في إطار ظروفه الطارئة و إمكانياته المتاحة.

الهدف الخامس: يمكن من خلال تحليل السياسة تحديد التحديات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها السياسة في كافة مراحلها سواء في مرحلة صياغة السياسة ووصفها أو تنفيذها أو تقييمها وتوفير أفضل الظروف لاستخدام الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها سواء كانت موارد بشرية أو مادية أو تنظيميه للارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق الأهداف بما يتمشى مع مشكلات المجتمع وقضاياه الملحة.

الهدف السادس: التعرف على مدى ملائمة الأجهزة والنظم السياسية والتنفيذية في المجالات المختلفة للرعاية النوعية التي تتضمنها السياسة الاجتماعية

الهدف السابع: تقدير الجدوى الاجتماعية أو القيمة الاجتماعية للسياسة في ضوء علاقتها بالسياسات الأخرى القائمة في المجتمع من خلال قياس الدرجة التي تحقق عندها السياسة موضع التحليل والقيم والأهداف المتوقع منها تحقيقها بمعنى : دراسة ما حققته السياسة من أهداف وغايات والكشف عن حقيقة التغيرات التي حدثت في الجوانب المادية والمعنوية .

4 -أنماط تحليل السياسة الاجتماعية

يعتبر تحليل السياسة الاجتماعية من المهام التي يجب أن يشارك فيها الأخصائيون الاجتماعيون باعتبارهم من المشاركين في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية .

يرتبط الاهتمام من جانب محللي السياسة الاجتماعية بنمطين هما:

النمط الأول:

التحليل الكلي للسياسة الاجتماعية هو : الاهتمام بتحليل السياسة الاجتماعية في صورة كلية .
بمعنى دراسة وتحليل السياسة في إطار نسقها الكلي .

ويتضمن كلاً من:

1 - **مدخلات السياسة:** بما تتضمنه من موارد مادية وبشرية وتنظيمية .
2 - **العمليات التحويلية :** بما تتضمنه من خطط توضع لتحقيق السياسة موضع تحليل وعمليات ووسائل وأدوات تستخدم في ذلك.
3 - **المخرجات:** تتمثل في تأثير الإنجاز أو النتائج المادية والمعنوية على المستفيدين من الخدمات والبرامج التي تتضمنها السياسة .

مع تحليل الفلسفات الموجهة للسياسة بما تتضمنه من أهداف إستراتيجية وأيديولوجيات وقيم تميز السياسة موضع التحليل عن غيرها من السياسات في إطار علاقتها بالسياسات الأخرى في المجتمع.

النمط الثاني:

التحليل الجزئي للسياسة الاجتماعية هو: الاهتمام بتحليل جزء من السياسة الاجتماعية .
بمعنى تناول نسق فرعي منها بالتحليل أو الدراسة.

ويأخذ عدة صور منها:

- قد يكون هذا الجزء مرتبطاً بأحد مجالات تأثير السياسة الاجتماعية .
  بمعنى تأثيرها على فئة من الفئات التي تتضمنها تلك السياسة.
- قد يكون تحليل إحدى مراحل صنع السياسة أو تنفيذها أو تقويمها فقط.
- قد يكون التحليل الجزئي مرتبطاً بمدخلات السياسة أو العمليات التحويلية أو المخرجات دون تحليل الأنساق الأخرى.

وفي إطار مهنة الخدمة الاجتماعية فإن هناك اعتبارات لابد من مراعاتها عند تحليل السياسة الاجتماعية
ومن تلك الاعتبارات ما يلي:

الاعتبار الأول:

تنمية القيم والمعرفة والمهارات والمنهجية الخاصة بأنظمة الرعاية الاجتماعية وخدماتها الإنسانية التي يسعى المجتمع لتحقيقها في الفترة الزمنية المرتبطة بالسياسة.

الاعتبار الثاني:

تنمية سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالخدمات الاجتماعية لكافة سكان المجتمع وفئاته أسويا ومعاقين في إطار مدخلات ومخرجات السياسة الاجتماعية.

الاعتبار الثالث:

تحقيق التكامل بين السياسة الاجتماعية موضع التحليل والسياسات الأخرى القائمة في المجتمع في إطار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية في المجتمع.

الاعتبار الرابع:

الارتباط والتكامل بين مراحل السياسة الاجتماعية سواء كانت مرحلة صنع ووضع السياسة أو تنفيذها أو تقويمها ودور كل من الهيئات الأهلية والحكومية والمشاركة الشعبية والفنية في كل مرحلة من تلك المراحل.

الاعتبار الخامس:

توفير مهارات أساسية في محللي السياسة الاجتماعية خاصة من الأخصائيين الاجتماعيين

ومن تلك المهارات:

- ✓ المهارة في تقدير الحاجات
- ✓ المهارة في تحليل التكلفة والفائدة.
- ✓ المهارة في تحليل الفعالية والعائد
- ✓ القدرة على استخدام مقاييس تحليل السياسات.

الاعتبار السادس:

الاهتمام بتحليل مصادر السياسة الاجتماعية حتى يمكن فحص الجهود السياسية والاجتماعية والقوى المؤسسية التي تدفع الحكومات لتشكيل وإعادة تشكيل السياسة في إطار المتغيرات المحلية والعالمية التي تؤثر على صنع وتنفيذ السياسة الاجتماعية.

انتهت المحضرة

لا تنسوني من الدعاء لي ولوالدي